الجمهورية اللبنانية
رئاسة مجلس الوزراء
الأمانة العامة

رقم المحضر: ٩١
رقم القـــرار: ٤
ســنـــــــة: ٢٠٢٤

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المُنعقدة في: السراي الكبير **يـوم:** الثلاثاء **الواقـع في:** ٢٠٢٤/١٢/١٧

المـوضـــوع: طلب وزارة الدفاع الوطني الإجازة للمديرية العامة للإدارة التعاقد مع فنيين وإداريين (عددهم ٧٦).

المستندات: ـ الدستور لا سيّما المادة /٦٢/ منه.
ـ القانون رقم ٤٦ تاريخ ٢٠١٧/٨/٢١ (رفع الحدّ الأدنى للرواتب والأجور وإعطاء زيادة غلاء معيشة...) لا سيّما المادة /٢١/ منه.
ـ القانون رقم ١٤٤ تاريخ ٢٠١٩/٧/٣١ (قانون الموازنة العامة والموازنات الملحقة لعام ٢٠١٩) لا سيّما المادة /٨٠/ منه.
ـ المرسوم رقم ٣١١٩ تاريخ ١٩٨٠/٦/١٤ (تحديد ملاك المديرية العامة للإدارة في وزارة الدفاع الوطني وأصول العمل فيها وصلاحيات الموظفين ومسؤولياتهم).
ـ كتاب وزارة المالية رقم ٢٦٢٠/ص١ تاريخ ٢٠٢٤/١٠/٢٢.
ـ كتابا وزارة الدفاع الوطني رقم ٢٧٥٢/ غ ع/و تاريخ ٢٠٢٤/٩/١٠ ورقم ٣٧٥٩/غ ع/و تاريخ ٢٠٢٤/١٢/١١ ومرفقاتهما.

إطّلع مجلس الوزراء على الموضوع والمُستندات المذكورة أعلاه،

وقد **تبيّن** منها أنّ وزارة الدفاع الوطني قد أفادت أنّ المديرية العامة للإدارة قد أُنشئت بموجب المرسوم رقم ٣١١٩ تاريخ ١٩٨٠/٦/١٤ وأُوكلت إليها مهمة تأمين حاجيات ومُستلزمات الجيش على إختلافها، إعداد موازنة وزارة الدفاع الوطني...، وهي تُعتبر إحدى مؤسسات وزارة الدفاع الوطني الرئيسية المُختصّة بمُعالجة الإجراءات والملفات المُتعلقة بسلامة وحُسن سير عمل المؤسسات العسكرية،

وتبيّن أنّ المادة /٢١/ من القانون رقم ٤٦ تاريخ ٢٠١٧/٨/٢١ (رفع الحدّ الأدنى للرواتب والأجور وإعطاء زيادة غلاء معيشة...) قد نصّت على منع جميع حالات التوظيف والتعاقد بما فيها القطاع التعليمي والعسكري بمختلف مستوياته واختصاصاته وفي المشاريع المُشتركة مع المنظمات الدولية المختلفة إلا بقرار من مجلس الوزراء

رقم المحضر: ٩١

رقم القـــرار: ٤

تاريخ القرار: ٢٠٢٤/١٢/١٧

بناءً على تحقيق تجريه إدارة الأبحاث والتوجيه، وعلى الحكومة إنجاز مسح شامل يُبيّن الوظائف الملحوظة في الملاكات والوظائف التي تحتاج إليها الإدارة للقيام بالمهام الموكلة إليها...،

وتبيّن أنّ وزارة الدفاع الوطني قد أفادت أنّه خلال الأعوام المُمتدة من العام ٢٠١٥ ولغاية العام ٢٠٢٤ أُحيل عدد من الموظفين (ملاك أ) على التقاعد، وفسخ التعاقد مع عدد من المتعاقدين (أموال عامة) لأسباب مختلفة (بلوغ السنّ القانونية، بناءً على طلبهم...) وقد بلغ عددهم /٧٦/ موظفاً ومتعاقداً، وأن المديرية العامة للإدارة في وزارة الدفاع الوطني قد دأبت بصورة مُستمرة على تنفيذ خطة مُستدامة للنهوض بالمستوى الإداري والفني لكافة وحداتها، ما يقتضي السير قُدماً بهذه الخطة وصولاً إلى النتيجة المُتوخاة من الحداثة والتطور المتلازمين وذلك من خلال التعاقد مع إختصاصيين على نفقة الأموال العامة من ذوي الكفاءة المهنية والعلمية كبُدلاء عن الذين أُنهيت عقودهم إعتباراً من العام ٢٠١٥ ولغاية تاريخه، وذلك ضمن الإعتمادات المرصودة سنوياً في موازنة وزارة الدفاع الوطني - نبذة رواتب متعاقدين أموال عامة، بهدف ملء الشواغر وديمومة العمل الإداري بغية المُحافظة على المصلحة العامة وتأمين سير المرفق العام،

وتبيّن أنّ وزارة المالية قد أفادت أنّ المادة /٨٠/ من قانون الموازنة العامة لعام ٢٠١٩ قد نصّت: "تلتزم الحكومة بإجراء مسح وظيفي شامل في إدارات الدولة كافة، ومؤسساتها العامة ومصالحها وصناديقها المُستقلة ومجالس الإدارات والمجالس وكل المؤسسات والمُسميات التي تمول جزئياً أو كلياً من الدولة، ومسح الملاكات المشغولة والشاغرة، ووضع رؤية متكاملة عصرية بالتعاون مع مؤسسات استشارية متخصصة ومؤسسات الدولة العامة التي تعنى بشؤون الموظفين (مجلس الخدمة المدنية، والتفتيش المركزي) على أن تُبلّغ نسخة عنه للمجلس النيابي، خلافاً لأي نص آخر، وإلى حين انتهاء عملية المسح المذكورة أعلاه، توقّف جميع حالات التوظيف والتعاقد الجديد في الإدارات والمؤسسات العامة بما فيها القطاع التعليمي والعسكري والأمني بمختلف تسمياته واختصاصاته تحت التسميات كافة: تعاقد، مياوم، شراء خدمات، (باستثناء الإنفاق ضمن حدود الاعتمادات المخصصة لكل إدارة والعقود التي تجدّد سنوياً) أو ما شابه في القطاع العام بما فيها عملية التطويع بدل المُحالين على التقاعد..."، كما أفادت أنّها تبلغت إجراء المسح المذكور وأنها أفادت الإدارة بتوفر الإعتمادات اللازمة لهذه النفقة لديها، لذلك رأت أنّه يعود لمجلس الوزراء تقرير ما يراه مناسباً،

رقم المحضر: ٩١

رقم القـــرار: ٤

تاريخ القرار: ٢٠٢٤/١٢/١٧

لذلك، فإن وزارة الدفاع الوطني تعرض الموضوع على مجلس الوزراء مُقترحةً الموافقة للمديرية العامة للإدارة التعاقد مع /٧٦/ فنياً وإدارياً حائزين على شهادة جامعية أو لديهم الإلمام والخبرة في المجالات التالية: الإدارة العامة والمحاسبة، المعلوماتية الإدارية، علم القانون، أمانة السرّ، أعمال إدارية، محاسبة، معلوماتية، مدقق حسابات أول، سكرتريا، مدقق مالي، كهرباء سيارات، ميكانيك سيارات، دهان، كهرباء منازل، حداد إفرنجي، حاجب، عامل، علماً أنّ الإعتمادات اللازمة لهذه الغاية متوفرة في موازنتها.

بنـــاءً عليـــه،

وبعـــد المُداولـــة،

رقم المحضر: ٩١

رقم القـــرار: ٤

تاريخ القرار: ٢٠٢٤/١٢/١٧

قرر المجلس الموافقة على طلب وزارة الدفاع الوطني الإجازة للمديرية العامة للإدارة التعاقد مع فنيين وإداريين (عددهم ٧٦) حائزين على شهادة جامعية أو لديهم الإلمام والخبرة في المجالات التالية: الإدارة العامة والمحاسبة، المعلوماتية الإدارية، علم القانون، أمانة السرّ، أعمال إدارية، محاسبة، معلوماتية، مدقق حسابات أول، سكرتريا، مدقق مالي، كهرباء سيارات، ميكانيك سيارات، دهان، كهرباء منازل، حداد إفرنجي، حاجب عامل، وذلك ضمن الإعتمادات المخصصة لهذه الغاية في موازنة وزارة الدفاع الوطني.

القاضي محمود مكيّه

أمين عـام مجلس الـوزراء

يُبلّغ لجانب كلّ من:

- السادة الوزراء
- وزارة الدفاع الوطني
- وزارة المالية
- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية
- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء
- مؤسسة المحفوظات الوطنية
- مركز المعلوماتية
- المحفوظات